نشأة مجلس التعاون الخليجي وردود الفعل الإقليمية والدولية

المدرس الدكتور
ثامر احمد عطية
جامعة المثنى ـ كلية التربية الأساسية

المقدمة: ـ

تأت أهمية هذا البحث من خلال ما عمد اليه الباحث من محاولة لحل إشكالية عدم اتفاق أو اجماع العرب إزاء قضية معينة. وهذا الشعور لعله حرك ما يعتصر في دواخل دولا هي في الأساس نسيج متساوي الأفكار والتوجهات لتأثير البيئة الصحراوية على تفكيرهم وأسلوب حياتهم، وهذه المجموعة البشرية هو ما يعرف اليوم بدول الخليج الست، فلا شك وامام ما شهده العالم لاسيما عقب نهاية الحرب العالمية الثانية من متغيرات سياسية وتنامي الشعور القومي إلى جانب تغيير نمط الدول الاستعمارية في تعاملها مع الدول التي استعمرتها، كل ذلك، على الأرجح قد خلق في نفوس شعب الخليج بمجمل اطيافه وشرائحه ان يسهموا في تحقيق، لا نريد ان نقول حلما يراود الجميع في التوحد، بقدر ما هو شعور بضرورة تحقيق الوجود، لاسيما بعد اعلان بريطانيا عن انسحابها من المنطقة عام ١٩٦٨ فكان هذا التحول السياسي أوحى بضرورة القاء خطوات في مجال التحرر الفكري والتبعية السياسية، أو على الأقل خروج المنطقة عن عزلتها السياسية والاقتصادية. فكانت الخطوة الاولى في هذا المجال من الانفراج هو تولي السلطان قابوس مقاليد الحكم في عمان، وهو امر انسحب على دولة البحرين حين أعلنت عن استقلالها وكذا الحال بالنسبة لدولة قطر لينشأ بعد ذلك اتحاد الامارات العربية المتحدة في كانون الاول ١٩٧١ وما ان اكتملت الدول الست في توافق للعمل المشترك، حتى تبلورت أفكار إضافية تجاوزت حدود التعاون الاقتصادي إلى حدود التعاون في الجوانب الأخرى، وهو امر منطقي لتأثير الاقتصاد في العوامل الأخرى المحركة للتاريخ، مثل الجوانب السياسية والثقافية مما سيتمخض عنه بالتأكيد سقفا قد يصل بالجميع إلى وحدة خليجية شاملة، لاسيما بعد توفر خصائص مشتركة تدخل في مضمار التأسيس لهذه الوحدة الشاملة وبالتالي الاتفاق على ربط مصير كل عضو بالمجلس

بمصير المجلس ككل، ونعتقد ان هذه الفكرة هي ما حفزت ارباب هذه الدول إلى مضاعفة الجهود للوصول إلى نقطة التوحيد وبناء مؤسسة رسمية جماهيرية تأخذ على عاتقها الارتقاء بمجتمع الخليج العربي كوحدة واحدة.

مشكلة البحث: problem of the research

تكمن مشكلة البحث في الوقوف على الالية الممكنة التي يمكن توسعها من قبل المعنيين بالوصول إلى الوحدة وتأسيس المجلس، ليكون بمثابة قوة ردع ضد كل من يحاول التجاوز أو التعدي على حق الاخر. وهذا الامر متفق عليه وما من أحد يعاكسه لأن معاكسته يعني إيجاد حالات التلكأ في مسيرة المستقبل والسعي للارتقاء بالحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية.

أهمية البحث: Importance of Research

تمكن الأهمية في تقديم الباحث المعلومات وروايات تتعلق بمراحل تأسيس دول مجلس التعاون الخليجي، فضلا عن بيان اهم المتغيرات السياسية التي شهدتها الساحة الدولية والإقليمية مما انعكست على واقع منطقة الخليج واوجدت الضرورة لتشكيل تكتل من دول المنطقة للتعاطي مع الاحداث الخطيرة التي شهدتها منطقة الخليج مثل قيام الثورة الإيرانية ١٩٧٩ والغزو السوفيتي لأفغانستان إلى جانب ما شكلته الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨م) من تحدي اقتضى التأهب والحذر من خطر قد يداهم المنطقة.

أهداف البحث: Aims Of The Research

يهدف البحث إلى تحقيق الاتي:

١- متابعة مراحل تطور نشأة مجلس التعاون تجاه موضوع الوحدة

٢- التعرف إلى الحالة التكاملية لمجلس التعاون الخليجي والاطلاع على التجارب الوحدوية التي شهدتها.

٣- إبراز اهم العوامل التي دفعت دول الخليج العربية إلى البحث عن الاتحاد فيما بينها.

فرضيات البحث: Hypotheses Of The Research

ينطلق هذا البحث من فرضية أساسية مفادها، ان نشأة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد أسهمت في تطور صيغة اتحادية متقدمة فيما بينها، تكون أكثر تكاملا واندماجا لتصل إلى نموذج الاتحاد الفيدرالي.

حدود البحث:

١-الحدود المكانية - دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

٢-الحدود الزمانية - يغطي هذا البحث سنة ١٩٨١م.

تحديد المصطلحات: Bounding Of The Research

١- مجلس التعاون: Council Of The Gulf Cooperation

يتألف مجلس التعاون لدول الخليج العربية من الدول الأعضاء التالية: الامارات العربية المتحدة ومملكة البحرين والمملكة السعودية وسلطنة عمان ودولة قطر ودولة الكويت والتي وقع كل منهما على ميثاق المجلس في مدينة أبو ظبي في ٢٥ ايار١٩٨١ وانتهى بإصدار بيان مشترك حددت بموجبه اهداف هذه المنظمة الخليجية وصلاحيتها.

وعرفها قاموس أكسفورد السياسي بانها هيئة شكلت عام ١٩٨١ من قبل ست دول على الجانب الغربي من الخليج العربي وهي: (دول الامارات العربية المتحدة، والبحرين، والمملكة العربية السعودية، وسلطنة عمان، وقطر، والكويت) للحفاظ على امنهم الجماعي بعد الإطاحة بشاه إيران وقيام جمهورية إسلامية، والغزو السوفيتي لأفغانستان، وبدء الحرب بين العراق وإيران.

٢- الخليج العربي: The Arabian Gulf

مصطلح يدل على المنطقة الجغرافية المائية شبه المغلقة والممتدة من شط العرب في جنوب العراق حتى مضيق هرمز وخليج عمان جنوبا، يحده من الشرق الساحل الإيراني ومن الغرب شبه الجزيرة العربية. تبلغ مساحة الخليج العربي ٢٥٤٠٠٠ كيلو متر مربع، ويمتد ساحله الغربي لمسافة ١٥٠٠ كيلو متر، اما ساحله الشرقي فيمتد لمسافة ١٠٦٠ كيلو متر، فيما يبلغ طوله

حوالي ٣٧٦٠ كيلو متر، وعمقه يتراوح بين ٣٠-١٠٠ متر، وفي بعض الأماكن لا يتجاوز عمقه ٢٠٠ متر، وتنتشر في الخليج الجزر التي يقدر عددها ب ١٣٠ جزيرة لبعضها دور مهم بفعل الموقع الاستراتيجي. مثل (روبيان، وربه، فيلكا، حوار، المحرق، أبو ظبي، جنة، حالول....).

منهج البحث:

استخدم الباحث المنهج التاريخي الذي يقوم على تناول الاحداث التاريخية لنشأة مجلس التعاون الخليج العربية كونه المنهج الملائم لمعرفة دور الدول الإقليمية والدولية من تأسيس مجلس التعاون، بالإضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم بوصف وتحليل الظاهرة التاريخية مثل التحديات التي تواجه مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

خطة البحث:

اقتضت طبيعية البحث تقسيمه إلى عدة محاور تناول في المحور الأول بيان الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي ومصادر أهمية الموقع في حين ان المحور الثاني يستعرض الخطوات التمهيدية لقيام مجلس التعاون لدول الخليج العربي والعوامل التي أسهمت في تأسيس المجلس فضلا عن بيان الهيكل التنظيمي لهذه المؤسسة اما المحور الاخير فانه جاء للتعرف على ردود أفعال الدول الإقليمية والدولية من نشأة مجلس التعاون.

الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي:

تكمن أهمية موقع الخليج الاستراتيجية بوقوعه في جنوب غرب اسيا وبوصفه محاط بثماني دول، وتشكل مياه الخليج العربي فاصلا طبيعيا بين كل من شبه الجزيرة العربية بدولها المطلة علية وبين إيران وتحديدا المنطقة الجنوبية الغربية منها فضلا عن اتصال منطقة الخليج العربي ببحر العرب الذي بدوره يمثل اتصال مائي مع المحيط الهندي[1].

أهمية الموقع:

تتميز دول مجلس التعاون الخليجي بمكانة ومنزلة مرموقة على المستوى العربي والشرق الأوسط والعالم الثالث بل وعلى مستوى العالم، وتستمد دول مجلس التعاون الخليجي هذه المكانة والمنزلة من ثلاثة مصادر هي:

المصدر الأول:

القوة التي تعود إلى أهمية الموقع الجغرافي لمنطقة الخليج العربي لكونه محورا يربط بين دول أوربا، وأفريقيا، وجنوب أسيا، وشرق أسيا مما جعلها محط أنظار القوى الدولية الطامحة في السيطرة وسيادة على دول العالم التي تتمتع بمثل هذا الموقع(٢).

المصدر الثاني:

الثروة النفطية الضخمة مما جعلها مسرحا لصراع ونفوذ القوى الدولية وبعض القوى الإقليمية في المنطقة، وبقيت تحتفظ بأهميتها كمنطقة جذب للمصالح والمطامع الدولية لاحتوائها على أكثر من ٦٣٪ من احتياطيات النفط الخام الذي يجعلها الممول الرئيسي لهذه السلعة الحيوية و٤٠٪ من موارد الغاز(٣).

لدرجه ان أحد العلماء الأمريكيين يقول ((لو كان العالم دائرة مسطحه وكان المرء يبحث عن مركزها، لكان هناك سبب جيد للقول ان المركز هو الخليج العربي، فما من مكان مثله في العالم اليوم تتلاقى فيه المصالح الكونية، وما من منطقة مركزية مثله بالنسبة لاستمرار صحة اقتصاد واستقرار العالم))(٤).

لقد عرف البريطانيون هذه الحقيقة قبل ان يعرفها الامريكيون، مما زاد تشبثهم بالخليج، ويقول (ريموند ارشي) ((ان الخليج شريان الحياة الرئيسي بالنسبة لنا))، وقد اكد اكتشاف النفط وتقدم الطيران وامام هذه الحقيقة، وسيبقى الخليج يسيطر على استراتيجيتنا الدولية سنين طويلة، فهو يتوسط جميع خطوطنا البحرية والجوية الرئيسية إلى الشرق، ويحوي الموانئ والمراكز البحرية ومحطات الوقود اللازمة لأساطيلنا وبواخرنا وطائرتنا. والدولة التي تستولي على الخليج وساحل عمان و تستطيع ان تغلق قناة السويس، وان تقطع خطوط المواصلات الجوية والبحرية إلى الهند وافريقيا، واذا قامت في الخليج دولة معادية، فأنها تستطيع ان تدمر المسار الأخير في النفوذ البريطاني نفسه بجنوب البحر المتوسط كله(٥).

المصدر الثالث:

العمق التاريخي والحضاري والقيمة الروحية والمعنوية لدول مجلس التعاون الخليجي، التي كانت مهبط الوحي ورسالة الاسلام حيث موقع الحرمين الشريفيين في مكة والمدينة

المنورة[٦].

هذه المصادر الثلاثة بقدر ما ترفع من شأن ومنزلة مجلس التعاون الخليجي، تؤكد وترسخ انفتاح هذه الدول وارتباطها القوي بالعالم وارتباط العالم بها، هذه المصادر الثلاثة تشد مجلس التعاون الخليجي بل وكل الخليج نحو العالم بقدر ما تشد العالم نحو الخليج استراتيجيا واقتصاديا وهكذا فان دول الخليج لا تستطيع أن تعيش بمعزل عن دول العالم، ولعل في ذلك ما يكشف عن وزن هذه الدول الخليجية ومكانة دول مجلس التعاون ومنطقة الخليج باسرها، وخصوصية ذلك الوزن وتلك المكانة.

العوامل التي أسهمت في تأسيس مجلس التعاون الخليج العربي

لقد ظهرت ضرورة ايجاد صيغه وحدوية اتحاديه بين دول الخليج العربي، منذ القرار البريطاني بالانسحاب من الخليج العربي، وبالتالي منح هذه الدول استقلالها وحريتها التي دامت لأكثر من قرن[٧] وعلى اثر ذلك، إثر المتغيرات الدولية والإقليمية التي شهدتها منطقة، الخليج العربي والتي جعلت من نشأة مجلس التعاون ضرورة حتميه، حيث قامت دولة الامارات العربية المتحدة في تموز ١٩٧١م نموذجا ناجحا لتكوين مجتمع خليجي عربي واحد، يضم الامارات التي تشترك في العوامل الجغرافية والروابط التاريخية والسياسية والاقتصادية [٨] وكانت خشيه الخليج من الخطر الايراني بعد الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ وسقوط الشاه، التي اتخذت بعدا عقائديا إلى جانب البعد السياسي والاستراتيجي في السيطرة والهيمنة على دول المنطقة، فضلا عن الخطر السوفيتي الذي اقترب من منطقه الخليج وتنافسه مع الولايات المتحدة الأمريكية على مقدرات وثروات المنطقة[٩] ومن البديهي القول بان نشوب الحرب العراقية الإيرانية التي اندلعت عام ١٩٨٠ سببا اخر من اسباب التي ادت لقيام مجلس التعاون الخليجي، لاسيما ان دول الخليج الست قد انتابها شعور الخوف من احتمال امتداد الحرب إلى اراضيها، فضلا عن ان تلك الحرب كانت حربا لتغيير ((الوضع السائد سياسيا وجغرافيا واجتماعيا)) وهو الامر الذي لم يكن للمنطقة ان تقبله[١٠].

طبيعة ومستوى التماسك داخل دول مجلس التعاون الخليجي:

لكي نكتشف طبيعة ومستوى التماسك في دول مجلس التعاون الخليجي يجب دراسة

هذا التماسك، لأن درجه هذا التجانس تؤثر في مدى استعداد هذه الكيانات لنسج علاقات تعاون وتكامل مشترك، وفي مدى تنافرها واضطرارها لخوض علاقات تنافس وصراع فكلما زادت درجه التجانس بين خصائص الدول اعضاء المجلس زادت فرص النظام للتعاون والتكامل، وكلما انخفضت درجه هذا التجانس تراجعت فرص هذا التعاون وزادت احتمالات التنافس والصراع ولكي نكتشف طبيعة ومستوى التماسك في دول مجلس التعاون يجب دراسة هذا التماسك من منظور:

١ـ التماسك الاجتماعي:

يتميز مجلس التعاون الخليجي بدرجه عالية من التماسك الاجتماعي تفوق أي نظام اقليمي اخر، ربما باستثناء النظم الإقليمية القومية، حيث تسود ثقافه قوميه واحده في النظام مثل نظام الاقليمي العربي.

فمجلس التعاون قائم على منطقه جغرافية واحده، والدول وأعضاؤه تربطها حدود مشتركه، فضلا عن الروابط الدينية واللغوية والتاريخية والثقافية. وإذا كانت الدول الست من اعضاء المجلس ترتبط معا برباط العروبة، فان الدولة المجاورة، إيران ليست غريبه عن العروبة. فبسبب الهجرات المتبادلة بين ساحلي الخليج حدث تداخل واندماج بين العرب والايرانيين وجمعت بينهما الثقافة الإسلامية الواحدة والتاريخ المشترك(١١).

فاذا كان الاسلام هو دين ابناء مجلس التعاون الخليجي، فان الاسلام ليس أقدم قوه موحده بين الدول اعضاء هذا المجلس فحسب، بل هو ايضا مصدر التشريعية للنظم، السياسية القائمة على الاقل في الدول الست اعضاء مجلس التعاون، فقد وفر الاسلام الوحدة الثقافية للدول اعضاء المجلس(١٢). وجاءت العوامل الجغرافية والعرقية والقبيلة والتاريخية لتخلق وحده من نوع خاص جدا بين شعوب مجلس التعاون، كما يقول حسان حمدان العليم، اقوى من مفهوم الهوية الوطنية (١٣).

هذه الوحدة الخاصة جدا تبدو شديده الوضوح بين شعوب الدول الست اعضاء مجلس التعاون الخليجي. التي لا تربطها فقط روابط الدين والعرق واللغة والثقافة والتاريخ والجوار، بل ترتبط قبليا، حيث الامتداد القبلي بين هذه الدول(١٤).

وفوق هذا وذاك تربطها روابط قرابة بين الاسر الحاكمة، بمعنى وجود كثافه في الروابط الشخصية ما فوق القطرية بين افراد بعض الاسر الحاكمة أو المتنفذة في المنطقة كنموذج ال خليفه وال صباح والجلاهمة. وهذه الروابط تمثل دورا نفسيا اجتماعيا يعكس تأثيره على متخذي القرار السياسي في دول المجلس، وهذا ما يطلق عليه بعض الباحثين مفهوم ((اليه المؤثر السلالي))[١٥].

ويلعب صدى الموروث التاريخي هو الاخر، دورا واضحا في خلق اليه نفسيه اجتماعيه مؤثره، بحسب طبيعتها في العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي، وهذا الموروث التاريخي له نماذج متعددة داخل مجلس التعاون على نحو ما هو بين المملكة السعودية وقبيله القواسم في الامارات العربية المتحدة عندما تحالفوا مع مساعي ابن سعود لمد سيطرته إلى مشيخات ساحل الخليج[١٦].

ويمكن تلمس بعض الصدى السلبي لهذا الموروث التاريخي، من الموروث السعودي - الكويتي الذي تمثل في حادث دخول الجيوش الوهابية إلى الجهراء للسيطرة عليها في الثلث الاول من هذا القرن، وقد عكس هذا الحادث تأثيره السلبي حتى وقت قريب نسبيا حين قاطعت العربية السعودية دوره كاس الخليج لكره القدم التي جرت في الكويت عام ١٩٩٠، بسبب اختيار اللجنة الكويتية المنظمة للدورة شعارا تاريخيا يرمز إلى تصدي اهالي الجهراء لجيوش الدعوة الوهابية [١٧] وامام تلك التفاعلات، فقد نتج عنه مستوى عالا من التماسك الاجتماعي بين دول مجلس التعاون الخليجي

٢ـ التماسك السياسي:

للوهلة الاولى يمكن للمرء ان يتأكد من وجود درجه عالية من التجانس بين خصائص نظم الحكم في الدول الست اعضاء مجلس التعاون، فهي نظم حكم ملكيه وراثية، قائمه على عدد من الأسر الحاكمة اشبه بمؤسسه عائليه[١٨]، لكن التحليل الدقيق لمضمون وجوهر النظم الحاكمة في الدول الثماني يكشف عن وجود درجه عالية من التطابق والتجانس فيما بينها. فالمصدر الاساسي لشرعية هذه النظم هو "القبيلة السياسية" واداتها في الحكم "الدولة التسلطية " أيا كان شكل الحكم. والقبلية السياسية مفهوم يتبناه د. خلدون النقيب في تحليل النظم السياسية في بلدان شبه الجزيرة العربية، ويمكن ان يمتد لتحليل النظامين الحاكمين في

العراق وإيران أيضاً، لأنه مفهوم يتجاوز حدود القالب الاثنوجرافي لمفهوم القبلية ويرتقي به إلى مستوى اعلى من التحليل، أي المستوى السياسي الشرعي[١٩] فهي شكل من اشكال التنظيم الاجتماعي الذي يختلف عن القبلية العادية، أي مجموعه العلاقات المتبادلة بين الافراد والمبنية على تراتبيه القرابة، في انه يتحول إلى "حكم للعناصر الأيديولوجية" في توزيع السلطة السياسية والقبلية السياسية على ثلاثة معان:

أ. انها توفر اساس العصبية.

ب. انها تعمل كمبدأ منظم، أي يخصص موارد الجماعة، ويحدد مواثيق الادخال الاستبعاد المطلق من الجماعة

ج. انها تمثل عقليه عامه (شعبيه) تحكم كل اشكال العلاقة السياسية، وتسعى إلى الارتباط عضويا بالدين الذي يمنحها مصدرا اخر من مصادر الشرعية وقد عرفت القبلية السياسية تغييرات مثيره في نصف القرن الاخير، وكان ابرز مراحل تطورها، استجابة لضرورات انشاء جهاز دوله حديثة التحول من نظام الحكم الاستبدادي التقليدي إلى الية دوله سلطوية " حديثه ذات كفاءة. وجاء هذا التحول موازيا لتحول الاقتصاد من (تجاريه) تقليديه إلى اقتصاد دوله ريعيه تعتمد على النفط واسفرت هذه التحولات عن نشوء شبكه معقده من العلاقات الاجتماعية الاقتصادية التي بقيت محكومة بالترتيبات القبلية[٢٠].

ربما تختلف الدول الست في مراحل تحول القبلية السياسية إلى دولة ديمقراطية عكس دول الجوار. فقد شهدت إيران والعراق هذا التحول نحو الدولة التسلطية عكس دول مجلس التعاون الست، لكن خصائص هذا النوع من نظم الحكم لا تمثل قاعده مشتركه لنظم الحكم في دول مجلس التعاون الخليجي، ففي العربية السعودية وباقي أعضاء مجلس التعاون فان نظام الحكم فيها وراثي، اذ تتمتع الأسر الحاكمة بيد مطلقة في عملية صنع القرار السياسي، وتسيطر على السلطة التنفيذية والتشريعية وبدرجة ما القضائية، وتستمد أنظمة الحكم هذه شرعيتها من مصدرين أساسيين هما الإسلام والتقاليد القبلية[٢١].

الخطوات التمهيدية لقيام واعلان مجلس التعاون الخليجي:

دفعت الظروف الاقليمية والدولية التي تفاقمت احداثها في أواخر السبعينيات من القرن الماضي إلى ظهور فكرة المجلس التعاون، وهو ما الزم حكومات الدول الخليجية بعقد اجتماعات متلاحقة لبلورة إطار عمل جماعي قابل للتطبيق، بحيث ينظم التعاون التام بين الدول الخليجية، ويحقق لها الحماية من التهديدات والتحديات المشتركة التي تواجهها، ويحفظ الامن والاستقرار في هذه المنطقة(٢٢).

وكانت سلطنة عمان قد نادت بضرورة العمل الجماعي في منطقة الخليج لإقامة تعاون وتشاور وثيقين بين دول المنطقة في كافة الميادين وفي اول خطاب لجلالة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان عند تولي جلالته الحكم في السلطنة عام ١٩٧٠ أكد على ضرورة قيام هذا التعاون بين دول المنطقة، وقال في هذا الخطاب الذي وجهه إلى الشعب العماني: " أنى اتطلع إلى التأييد العاجل والتعاون الودي مع جميع الشعوب، وخصوصا مع جيراننا، وان يكون مفعوله لزمن طويل والتشاور فيما بيننا لمستقبل منطقتنا ". وتبلورت الفكرة مبكرا لدى جلالة السلطان قابوس بن سعيد عندما وجهت سلطنة عمان عام ١٩٧٦ الدعوة لعقد مؤتمر وزراء خارجية دول الخليج للتوصل إلى صيغة جماعية تكفل امن المنطقة واستقرارها، وتحدد العلاقات بين دولها (٢٣)، وقد تم عقد ذلك المؤتمر بالفعل في مسقط يومي ٢٥و٢٦ (تشرين الثاني) ١٩٧٦بحضور وزراء خارجية كل من الامارات العربية المتحدة ودولة البحرين والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ودولة قطر ودولة الكويت والجمهورية العراقية، وايران وافتتح جلالة السلطان قابوس بن سعيد المؤتمر بكلمة تحدث فيها عن الهدف من عقد الاجتماع مؤكدا انه يهدف إلى ايجاد الطريقة المثلى لتنمية التقارب والتعاون الوثيق القائم بين شعوب وحكومات المنطقة بهدف الحفاظ على امنها وسلامتها واشار جلالته إلى اهمية دور دول منطقة الخليج بالنسبة للعالم واكد ان المنطقة في حاجة ماسة إلى وضع اسس متينه وصلبة تتفق عليها كافة الاطراف المحلية كقاعدة ينطلق منها التعاون بينها في كافة المجالات بهدف الاستقرار وتأمين اكبر قدر ممكن من التنمية والتطور من اجل رفاهية شعوبها وقال صاحب الجلالة السلطان قابوس ان العلاقات التي تربط بين دولنا هي في الحقيقة علاقات اخوية متينة ولقد شهدت هذه العلاقات خلال العامين الماضيين تطور وثيقا

للتفاهم المتبادل والسياسات الحكيمة المتزنة التي تنتهجها القيادات الواعية في بلداننا وقال جلالة ان السلطنة عمان تؤكد على اهمية التفاهم للوصول إلى صيغة متفق عليها للتعاون بين دول منطقتنا وتتطلع سلطنة عمان حكومة وشعبا ان تشهد منطقتنا استقرارا وامنا دائمين يمهدان لها السبيل التثبيت ودفع عجلتها إلى الامام[٢٤].

وبعد مؤتمر مسقط توالت مساعي دول الخليج العربية من اجل البحث عن صيغة للتعاون والتنسيق بين هذه الدول في كافة المجالات وكان موضوع التعاون الخليجي هو محور البيانات المشتركة الصادرة عن لقاءات المسؤولين في المنطقة في ختام زيارتهم الرسمية.

في السابع من ايار (١٩٧٦) فقد دعت الكويت بلسان اميرها جابر الاحمد وكان يومذاك وليا للعهد ورئيسا لمجلس الوزراء[٢٥] إلى "انشاء وحدة خليجية بهدف تتحقق التعاون في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والتربوية والاعلامية وايجاد نوع من الوحدة أو الاتحاد القائم على اسس سليمة ومتينة لمصلحة شعوب هذه المنطقة واستقرارها[٢٦].

ولقد كانت الرحلة التي قام بها الشيخ سعد العبد الله الصباح ولي عهد الكويت، ورئيس مجلس الوزراء لأقطار الخليج العربية الخمس في اواخر عام ١٩٧٨، والنتائج التي حققتها تعبيرا واقعيا صادقا عن طبيعة الروابط التي تجمع الاسرة الخليجية وتوحد بين اقطارها[٢٧].

وفي ابو ظبي أكد الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة بأن الوحدة الخليجية باتت امرا واجب التحقيق. على ان الدعوة إلى الوحدة الخليجية ليس الغرض منها مجرد الاعلان عن قيام الوحدة ممثله من دولة واحده ذات علم واحد ونشيد واحد، وانما المطلوب ارساء قواعد الوحدة ووضع اسس كيانها السياسي والفكري والاجتماعي على ارض صلبه لتكون وحده راسخه تصمد بوجه التحديات، ولا تستطيع الرياح ان تقتلها عند اول زوبعة تهب عليها[٢٨].

أما على الصعيد الفعلي لقيام مجلس التعاون فان الخطوة الثانية التي تلت مؤتمر مسقط عام ١٩٧٦ فقد جاء على شكل لقاء بين رؤساء دول المجلس على هامش مؤتمر القمه العربي

الذي عقد في العاصمة الأردنية عمان في الحادي عشر من تشرين ١٩٨٠ وفي ذلك المؤتمر نوقشت فكره التعاون الخليجي لأول مرة على مستوى القادة بشكل رسمي حيث اصبحت موضوعا للدراسة والبحث بين المؤسسات السياسية بين دول[٢٩] وعلى هامش مؤتمر القمه الإسلامية في الطائف بالمملكة العربية السعودية ثم بحث هذا الموضوع جديا بين اصحاب الجلالة والسمو، ولأول مره تم الاتفاق مبدئيا على قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية على اساس مشاركه الدول الست[٣٠].

وفي ١٤ شباط ١٩٨١ اجتمع في الرياض بالمملكة العربية السعودية وزراء خارجيه الدول ألست الامارات العربية المتحدة والبحرين وعمان وقطر والكويت فضلا عن الدولة المضيفة، في اول اجتماع رسمي واتفقوا على انشاء مجلس التعاون بين دولهم يعمل على تعميق وتطوير التعاون والتنسيق بينهما في مختلف المجالات، وتقرر ان تكون الرياض مقرا للمجلس وتكوين امانه عامه لهذا الهدف، وعقد اجتماعات دوريه على مستوى القمة ومستوى وزارة الخارجية، توصلا لتحقيق الغايات المرجوة[٣١].

وفي ٩-١٠ اذار ١٩٨١ التقى في مسقط بسلطنة عمان وزراء خارجيه دول الخليج، العربية الست في اجتماعهم التحضيري الثاني، لاستكمال وضع الأنظمة الخاصة بمجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث ناقش الوزراء مشروعات الأنظمة المرفوعة اليهم من قبل لجنه الخبراء، اثر اجتماعهم في كل من مدينتي الرياض ومسقط، واقر الوزراء النظام الاساسي لمجلس التعاون، والنظام الداخلي للمجلس الاعلى، وللمجلس الوزاري[٣٢] حيث تم فيها تقييم ومراجعه كل الخطوات العملية التي تحقيقها على دروب التعاون والتسويق في المجالات السياسية والاقتصادية و الصناعية والزراعية والأمنية، مما سيعطي دفعه جديده للعمل الاقتصادي بالمنطقة عن طريق فتح قنوات جديده وتوسيع قاعده النشاط الاقتصادي بين دول المجلس، كما يمثل تطوراً رئيسيا وهاما في التعاون العسكري بعد انتهاء مرحله التنسيق التي اقرتها قمه الكويت في العام السابق[٣٣].

بعدها عقدت في أبو ظبي بتاريخ (٢٥ ايار١٩٨١) القمه الأولى لدول مجلس التعاون الخليجية العربية، ضمت قادة الدول الست الذي اعتبر مؤتمراً تأسيسياً وتم التصديق النهائي على النظام الاساسي لمجلس التعاون واعتبر هذا التاريخ هو ميلاد المجلس رسمياً وقانونياً

واعتبر يوم (٢٥ ايار ١٩٨١) منعطفا تاريخيا في حياه مواطني دول الخليج العربية الست: خالد بن عبد العزيز ال سعود ملك السعودية، جابر احمد الصباح امير الكويت، عيسى بن سلمان ال خليفه ملك البحرين، خليفه بن حمد ال ثاني امير قطر، زايد بن سلطان ال نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة، قابوس بن سعيد سلطان عمان، واعلنوا في هذا المؤتمر الاول من نوعه وثيقه ميلا المجلس رسميا[٣٤] والتي جاء في مطلعها ان ظهور مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى الوجود، يعني استجابة للواقع التاريخي والثقافي والاقتصادي والسياسي والاستراتيجي الذي مرت به منطقه الخليج العربي، واصبح النظام الاساس لمجلس نافذا من تاريخ التوقيع عليه من قبل رؤساء الدول الاعضاء تطبيقا للمادة التاسعة من النظام السياسي التي تنص على ان يدخل هذا النظام حيز التنفيذ من تاريخ التوقيع عليه من قبل رؤساء الدول الست المشار اليها في دياجه هذا النظام[٣٥].

فبإعلان مجلس التعاون تكون الآمال والطموحات الخليجية قد ترجمت إلى واقع ملموس وكان الهدف الاول الظاهر من قيام المجلس هو الوحدة الاقتصادية، لكن سرعان ما أدرك قاده المنطقة ان العامل الاقتصادي ليس العامل الوحيد المهم مما دفعهم إلى التنسيق في جميع المجالات الأمنية والسياسية والدفاعية، وهذا ما ظهر جليا في ميثاق مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي ينص على ان الهدف النهائي هو الوصل بهذه المنطقة إلى الوحدة الخليجية الشاملة، وهذا ما يحقق المصالح الوطنية لهذه الدول.

أهداف مجلس التعاون:

إن اهداف مجلس التعاون المعلنة كما حددتها المادة (٤) من النظام السياسي وهي كالتالي:

١- تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الاعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها.

٢- تعميق وتوثيق الروابط والصلات واوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.

٣- وضع انظمه متماثله في مختلف الميادين بما في ذلك الشؤون الاقتصادية والمالية،

الشؤون التجارية والمارك، والمواصلات والشؤون التعليمية والثقافية والشؤون الاجتماعية والصحية والشؤون الاعلامية والسياسية والشؤون التشريعية والادارية.

٤- وضع عمليه التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية انشاء مراكز بحوث علميه واقامه مشاريع وتشجيع تعاون القطاع الخاص يعود بالخير على شعوبها(٣٦).

الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون الخليجي:

يتألف الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون من الاجهزة التالية:

١- **المجلس الاعلى:** ويتكون من رؤساء الدول الاعضاء، وتكون رئاسته دورية حسب الترتيب الابجدي لأسماء الدول، ويجتمع في دورة عادية كل سنة ويجوز له عقد دورات طارئة، ولكل عضو الحق في الدعوة لاجتماع طارئ، ويتم الاجتماع بعد ان تؤيد الدعوة من قبل عضو آخر، اما من حيث الاختصاصات، فأن المجلس الاعلى يختص بوضع السياسة العليا لمجلس التعاون والخطوط الاساسية التي يسير عليها، ويناقش التوصيات ومشروعات القوانين واللوائح التي تعرض عليه من المجلس الوزاري والامانة العامة تمهيداً لاعتمادها(٣٧).

٢- **المجلس الوزاري:** ويتكون من وزراء خارجية الدول الاعضاء أو من ينوب عنهم من الوزراء، تسند رئاسة المجلس كل ستة أشهر إلى أحد رؤساء الوفود بالتناوب، ويضع المجلس النظام الاساسي للأمانة العامة، كما يهيئ للاجتماعات المجلس الاعلى، ويعد الدراسات والمواضيع والتوصيات واللوائح التي تعرض على المجلس الاعلى، وكذلك اعداد جداول اعمال المجلس كما انه يضع السياسات ودراسة المواضيع الكفيلة بتحقيق اهداف مجلس التعاون(٣٨).

٣-**الامانة العامة:** يعين المجلس الاعلى الامين العام لمجلس التعاون ويحدد الشروط التي يجب ان تتوفر فيه ومدة تعيينه. ويتم اختياره من بين رعايا دول المجلس لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة ويكون الامين العام مسؤولا مسؤولية مباشرة عن اعمال الامناء المساعدين وعن الامانة العامة وعن حسن سير العمل في مختلف

القطاعات[٣٩]. اما اختصاصات الامانة العامة فتشمل إعداد الدراسات الخاصة بالتعاون والتنسيق ومتابعة تنفيذ قرارات وتوصيات المجلس الاعلى والمجلس الوزاري من قبل الدول الاعضاء، وكذلك اعداد الدراسات والتقارير التي يطلبها المجلس الوزاري واعداد التقارير الدورية عن اعمال مجلس التعاون، واعداد الميزانيات والحسابات الختامية، واعداد مشروعات اللوائح المالية والادارية والتي من شأنها جعل هذا الجهاز متطورا يتماشى مع نمو المجلس وتزايد مسؤولياته[٤٠].

٤- **هيئة فض المنازعات:** وتتصل مباشرة بالمجلس الاعلى وتتوارى القيام بفض المنازعات القائمة أو التي قد تقع بين الدول الاعضاء كما تكون المرجع في تفسير النظام الاساسي لمجلس التعاون[٤١].

ردود الفعل على قيام المجلس.

١ـ رد الفعل الخليجي.

لقد رحبت دول الخليج بهذه الخطوة بوصفها نجاحا يندرج ضمن نجاحات دول الخليج في معترك السياسة العالمية، وكان العامل المهم في ذلك هو بالتأكيد العامل الاقتصادي، ففي دولة الامارات العربية المتحدة أعلن راشد عبد الله النعيمي وزير الدولة للشؤون الخارجية عن ترحيب بلاده بقيام المجلس ووصف هذه الخطوة بأنها عمل كبير يهدف إلى تحقيق التنسيق والتعاون بين دول المجلس في مختلف المجالات فيما يحقق الخير والمتعة لشعوب ودول المجلس[٤٢].

وفي سلطنة عمان قال قيس عبد المنعم الزواوي نائب رئيس الوزراء للشؤون المالية والاقتصادية (وزير الدولة للشؤون الخارجية آنذاك) ان مجلس التعاون الذي أنشأته ست دول عربية في الخليج ليس موجهاً ضد أحد، وأبلغ صحيفة اليمامة السعودية أن اتفاق الكويت والمملكة العربية السعودية وقطر والبحرين ودولة الامارات العربية المتحدة وسلطنة عمان على اقامة هذا المجلس ليس ضد أحد بل هو لصالح دول المنطقة والعالم أجمع، وقال ان التعاون بين دول الخليج حق طبيعي من حقوقها لا يتعارض مع ميثاق الجامعة العربية ولا مع ما نصت عليه المواثيق والاعراف الدولية[٤٣].

وفي دولة قطر أكد الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني على ضرورة وضع أطر وأساليب تكفل نجاح واستمرارية مجلس التعاون، وقال ان استمرار التعاون الخليجي ومده بالقوة اللازمة لا يأتي الا من خلال اخلاص وتفاني ابناء المنطقة لخدمة مصالح دولهم وأمتهم العربية، وأعرب عن ثقته بنجاح المجلس إذا استطاعت الدول التي شكلته التغلب على اي مشكلة تواجهها(٤٤).

وفي دولة الكويت قال وزير الدولة الكويتي السابق لشؤون مجلس الوزراء السيد عبد العزيز حسين ان الكويت تعقد آمالاً كبيرة على مجلس التعاون، وأعرب عن امله في ان يكون المجلس الخليجي سبيلاً للوصول إلى ابعد الغايات في العلاقات بين دول المنطقة وان يكون مثلاً يحتذى به في انماط العلاقات الخاصة بين الدول العربية وأن يعد خطوة في التحرك السليم نحو وحدة أمتنا المنشودة(٤٥).

وقال فهد بن عبد العزيز ولي العهد السعودي آنذاك ((ان مجلس التعاون بين الدول الخليجية العربية ليست تكتلاً أو محوراً وليس موجها ضد احد انما هو تكريس وحده الواقع القائمة بين دول الخليج العربية))(٤٦).

٢ـ رد الفعل العربي.

اشاد الامين العام لجامعة الدول العربية في ذلك الوقت السيد الشاذلي القليبي بمجلس التعاون الخليجي، ووصف في حديث له مع وكالة انباء الخليج هذه الخطوة بأنها ايجابية نحو تحقيق الاهداف التي تعمل من اجلها الجامعة العربية التي تتمثل في تعميق اواصر التعاون بين الدول العربية في جميع المجالات. وأعرب عن ارتياحه من ان هذا التنظيم الجديد المزمع إنشاؤه بين دول الخليج يتفق مع مشاريع تطوير الجامعة العربية المعروضة حاليا على بساط البحث(٤٧).

واوضح ان مجلس التعاون بين دول الخليج يهدف إلى زيادة توثيق الروابط بين هذه الدول وهو ما يتفق مع ما تنص عليه المادة التاسعة من ميثاق الجامعة من ان الدول الراغبة في تعاون أوثق وروابط اقوى ان تعقد بينها من الاتفاقيات ما تشاء لتحقيق هذه الاغراض(٤٨).

ورحبت تونس بأنشاء مجلس التعاون الخليجي وقالت انه يعزز التقارب والتعاون العربيين ويحكم الصلات بين مجموعات الدول العربية المتجاورة ذات المصالح المترابطة،

وقال متحدث باسم وزارة الخارجية التونسية ان الوحدات بين الدول العربية المتقاربة تمثل حلقات ايجابية في سبيل تحقيق الوحدة العربية الشاملة. واضاف بأن تونس سعت في هذا السياق بكل امكانياتها لتحقيق فكرة المغرب العربي الكبير. وأعرب عن الامل في زوال العقبات التي تحول دون وحدة المغرب(٤٩).

ومن المغرب بعث الملك السابق الحسن الثاني برسالة تهنئة إلى زعماء دول الخليج العربية. وقال الملك الحسن في رسالته "ان تشكيل مجلس التعاون الخليجي يعد خطوة ايجابية في طريق دعم التعاون بين دول المنطقة وسيساهم في تأكيد التضامن العربي" واضاف بأن هذه الخطوة المباركة يجب ان تشكل مثالا للدول العربية(٥٠).

كما رحبت موريتانيا بقيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية الست. واكدت الحكومة الموريتانية في بيان لها بأن قيام مجلس التعاون الخليجي يعبر عن طموحات شعوب المنطقة بالوحدة ويخدم اهداف الجامعة العربية وتطلعات الامة العربية إلى التضامن العربي(٥١).

رأي العراق بالمجلس، في المقابلة الصحفية التي اجرتها صحيفه الانبار الكويتية مع صدام حسين رئيس جمهوريه العراق السابق في بداية شهر تموز ١٩٨١، اوضح في معرض رده على سؤال الصحيفة حول موقف العراق من مجلس التعاون الخليجي قائلا:- ((اما بالنسبة لموضوع مجلس التعاون الخليجي فانه لن تنسح لي الفرصة ان احادث أي من الدول في موضوع مجلس التعاون، ولكنني قلت للأخ فهد عندما فاتحني بهذا الموضوع على هامش مؤتمر عمان قلت له على العلاقات الخليجية عندما حدثني قائلاً:- ان هناك فكره للقاء بيننا حيث شؤون امتنا ووضعنا. قلت له هذه فكره ممتازة، لكن لي ملاحظات، في هذا الوقت لاحظ الاخراج ولاحظ التوقيت لأنه لا يصلح ان يكون العراق الذي يقاتل من اجلكم ومن اجله، من اجل الاثنين وبمستوى واحد، لا يصلح في هذا الوقت ان يجتمعوا خليجيا والعراق وحده، هذه اشاره على اننا نحن شيء والعراق شيء اخر ومهما حاولتم فهذه اشارة مفهومة من كل دول العالم وفى مقدمة ايران فاذا كنتم لا تقصدونها فتجنبوها من حيث التوقيت والاخراج.....))(٥٢).

وفي الجمهورية العربية اليمنية رحب وزير خارجية اليمن الشمالية السابق على لطف الثور بقيام مجلس التعاون الخليجي باعتباره يضم وحدة جغرافية تجمع بين دولها قواسم

مشتركة، وقال ان كل مجتمع عربي يسعى لتحقيق هذه الغاية من شأنه ان يحقق نجاحاً في خدمة القضايا العربية المصيرية وبخاصة إذا كان المجتمع يضم وحدة جغرافية تجمع بين دولها قواسم مشتركة ولها تطلعات موحدة(٥٣).

أما بالنسبة لموقف السودان بمجلس التعاون فكانت اولى الدول التي اعترفت بهذه الخطوة. وقد صدرت من قبل المسؤولين بمناسبات عديدة، تؤكد بأنها خطوة ايجابية نحو الطريق الصحيح إلى اقامة نوع من الوحدة(٥٤).

وقد عبرت السودان عن هذه الرغبة، مرات عديدة، من خلال وسائل الاعلام ان علاقة السودان مع دول مجلس التعاون ((مستقرة سياسيا واقتصاديا)) وأن أنشاء مجلس التعاون الخليجي، كان بسبب وجود منطقة الخليج في قلب الظروف التي تعصف في منطقة الخليج برمتها حيث جاء أنشاء المجلس لمواجهة مجموعة من التحديات(٥٥).

أما بالنسبة لموقف الاردن من تأسيس المجلس اذ طلب الاردن من الملك السعودي (خالد بن عبد العزيز) قبول عضويه الاردن في مجلس دول الخليج العربي الذي تم تشكيله في تلك الفترة، وعرض الملك حسين على المجلس وضع القوات العسكرية الاردنية في خدمة اغراض المجلس فضلا عن تقديمها المساعدات العسكرية، لكن دول المجلس رفضت ذلك ومع ذلك ابدى الملك حسين موقفا ايجابيا من التكتل الخليجي الجديد اذ ابدى مجلس التعاون توازنه في علاقته الخارجية(٥٦).

انتقدت صحافه الجمهورية العربية اليمنية الديمقراطية دول المجلس واتهمتها بالإساءة لليمن والاتجاه نحو خلق محاور اقليميه تهدد التضامن العربي وقالت: ((إذا كان الاخوة الاشقاء في الجزيرة والخليج يعتبرون اليمن دولة غير نفطية وهو المبرر الوحيد لاستبعادها من مشروع الامن ومجلس التعاون لدول الخليج لكان الاجدر.... ان تطلق على المجلس اسم مجلس التعاون لدول النفط في الخليج))(٥٧).

٣ـ رد الفعل الاقليمية:

نظرت حكومة طهران إلى قيام مجلس التعاون العربي، نظرة عداء لأنها اعتبرت قيام هذا المجلس حجر عثرة في طريق فرض هيمنتها على المنطقة العربية بأكملها إذا رات ان

المجلس تجمع عربي خليجي معادي لها، وابدت تحفظها على انشائه[٥٨].

واعلن المسؤولون في القيادة الايرانية في ذلك الوقت العديد من التصريحات المعارضة لهذا التجمع العربي، وقد أوجز هذا الموقف المتحدث باسم الثورة الايرانية بان المجلس ضد إيران[٥٩]. على الرغم من قيام سفراء خمسة اقطار خليجيه بتسليم محمد هاشمي نائب رئيس الوزراء الايراني للشؤون الخارجية نص ميثاق المجلس، الا ان النظام الفارسي لم يعلن تأيده لقيام المجلس[٦٠].

واعترفت إيران في موقف اخر في ذلك الوقت ان المجلس ملف عسكري ضدها، واداه لأبعادها عن شون المنطقة، وتمثل خطوة للمجتمع الاقتصادي والسياسي العربي غير ملائمة للمصالح الايرانية، ورات إيران كذلك ان المجلس غطاء لمد النفوذ السعودي على دول الخليج[٦١].

وفي سياق متصل ازدادت العلاقات التركية الخليجية تقاربا في عام ١٩٧٩م وذلك بسبب اعتراف مصر بإسرائيل، والذي هدم فكرة ان تركيا تتامر على الدول العربية بسبب الخلفية التاريخية من الثورة العربية (تحالف الهاشميين مع الانكليز ضد العثمانيين)[٦٢]. كما ان قيام الثورة الايرانية ودخول الاتحاد السوفيتي افغانستان قاد إلى تقارب امني مع تركيا، وكانت تركيا محورا مهما لأمن الخليج على المستوى الدولي والاقليمي، وكان موقف تركيا من انشاء مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١ موقفا ايجابيا، وقد عبر الاتراك عن هذه الرغبة مرات عديدة، من خلال وسائل الاعلام فضلا عن تصريحات من قبل المسؤولين الاتراك في مناسبات عديدة[٦٣].

٤ـ رد الفعل الدولي:

يعد مجلس التعاون الخليجي في الشرق الاوسط أكثر التجمعات الاقليمية التي ترتبط معها الولايات المتحدة الامريكية بعلاقات شاملة متعددة الوجه، حتى من ان الشائع ان يقال ان المجلس قد أنشأ بإيحاءات اجنبية، وتحديدا امريكية[٦٤].

وقد رحب الناطق باسم وزارة الخارجية الامريكية بقيام مجلس التعاون، وقال إن بلاده تنظر باهتمام إلى الدور الذي سيضطلع به المجلس في مجال حفظ السلام والامن الدوليين في

هذه المنطقة الحساسة من العالم. وأكد في معرض تعليقه على مجلس التعاون الخليجي، دعم بلاده لوحدة الصف العربي وتعزيزها لمبدأ التعاون العربي سواء عن طريق الجهود الشاملة لكل الدول العربية أو عن طريق الجهود التي تبذلها مجموعات منها(٦٥).

واصدرت وزاره خارجيه الامريكية بيانا صحفياً جاء فيه:- ((ان انشاء هذا المجلس كان بادره قامت بها حسب علمنا الحكومات الاعضاء:- السعودية، الكويت، البحرين، قطر، دوله الامارات العربية المتحدة، سلطنة عمان)) بدون التشاور مع حكومات خارج الاقليم، هذه مبادرة من شانهم وليس لدينا الحق في التعليق عليها وعلى اهدافها أو مدى التعاون ما بين اقطار ذلك الاقليم. ان سياسة امريكا والمؤيدة عموما لمفهوم التعاون ما بين اقطار الخليج هي سياسيه قديمة ومعروفه ولقد تمكنا ومنذ اجل طويل من المحافظة على علاقات وطيده مع تلك الاقطار التي اصبحت اعضاء في ذلك المجلس(٦٦).

وفي الصين الشعبية رحبت صحيفة "الشعب" الصينية بأنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية واكدت ا مثل هذا التعاون يساعد على ردع العدوان والتوسع الأجنبي في المنطقة(٦٧).

وفي بريطانيا قالت صحيفة عمالية حكومية ان بريطانيا ابلغت عمان بأنها تؤيد قيام مجلس التعاون. وقالت جريدة عمان ان هذا الدعم ورد في رسالة من رئيسة الوزراء البريطانية مارغريت تاتشر نقلها وزير الدولة للشؤون الخارجية دوغلاس هيرد إلى جلالة السلطان قابوس بن سعيد(٦٨).

وفي يوغسلافيا، رحبت الحكومة اليوغسلافية بقرار تشكيل مجلس للتعاون والتنسيق بينها وقالت ان هذه الخطوة تستهدف تطوير هذه الدول وتعزيز قدراتها الاقتصادية. وقال الناطق بلسان الحكومة اليوغسلافية ان يوغسلافيا تنظر إلى هذه المبادرة على انها خطوة جوهرية ترمي إلى تعزيز القدرات الاقتصادية للدول الخليجية الست والى تطويرها. واضاف ان التطوير الناجح لعلاقات التعاون والتنسيق بين هذه الدول انما يعزز من استقلالها واستقرارها وامنها في المنطقة(٦٩).

إن سياسة الاتحاد السوفيتي ازاء مجلس التعاون الخليجي، ماتزال محدده ومرسومه على نحو على ما علنه برجنيف رئيس الاتحاد السوفيتي السابق قائلا: ((ان التعاون الإقليمي في

حد ذاته يمكن ان يكون عملا مفيدا ولكن محاولات تحويله إلى المجرى العسكري تحت رعاية الولايات المتحدة لن يخدم على الاطلاق قضيه استقرار الوضع في منطقه (الخليج الفارسي) ولا مصالح الشعوب العربية))[٧٠].

وفي نفس الموضوع وعند زيارته لموسكو، ابدى الملك حسين ملك الأردن آنذاك استعداده لان يثير برجنيف، ضرورة وقوف الاتحاد السوفيتي موقفا إيجابيا من التكتل الخليجي الجديد، اذ ابدى مجلس التعاون توازنا في علاقته الخارجية، كما نصح بضرورة التفكير جديا بإقامة علاقات دبلوماسية مع موسكو، واتخاذ خطوات عملية باتجاهها إذا ارادت دول الخليج منع صراع القوى الكبرى عندها[٧١].

وفي نفس الصدد تدارسا صباح الاحمد الجابر، وزير الخارجية الكويتي آنذاك مع جرميكو، وزير خارجية الاتحاد السوفيتي قائلا: ((ضرورة تكوين اتجاه غير عدائي وودي من قبل الاتحاد السوفيتي لمجلس التعاون الخليجي))، ومن جانبه رد الوزير الروسي الذي كان يتكلم بشي من الانفعال حيث قال))يرحب الاتحاد السوفيتي لقيام مجلس التعاون إذا التزم مجلس التعاون بسياسة التي لا تخفي ورائها أهدافا تستفيد منها الامبريالية))[٧٢].

وفي المانيا رحب الناطق باسم وزاره الخارجية بإنشاء مجلس التعاون الخليجي، وقال ان بلاده تنظر باهتمام إلى الدور الذي سيضطلع به المجلس في مجال حفظ السلام والامن الدوليين في هذه المنطقة الحساسة من العالم[٧٣].

وكان موقف كل من الهند وباكستان حول قيام المجلس حيث ايدت كل منهما فكرة تأسيس المجلس وتبنيه فكرة الاعتماد على الذات في الدفاع عن منطقه الخليج[٧٤].

رصد الدراسة الاستنتاجات التالية:

١- ان العلاقة بين دول مجلس التعاون قبل تكوينه كانت بسيطة وليست على المستوى المنظور الذي تشهده الان. فالعلاقة كانت لا تخضع للقيود البيروقراطية الحديثة اذ كان الانتقال والتجوال البشري سهلا بين هذه الدول، ولم تتغير طبيعة هذه العلاقات الا ظهرت بوادر حركه التحرير العزي في القاهرة ودمشق وتأثرت منطقه الخليج العربي بهذا التغيير.

٢- نشأ مجلس التعاون لدول الخليج العربية استنادا إلى نظام اساسي تم التوافق عليه بين الدول الخليجية الست، وكان من اهم اهدافه ضرورة الوصول بحاله التعاون والتكامل بين دول الخليج العربية إلى الوحدة. وكان قاده الدول الخليجية ومن خلال اتفاقهم على هذا البند في النظام الاساسي لمجلس التعاون الخليجي، يراهنون على قدرتهم على إنضاج هذا المجلس عبر السنين ليشكل في النهاية اتحاد شامل بين دولهم. ومع توقيع هذا الميثاق بدء تاريخ الخليج العربي خطوه جديده حددت نظره دول الخليج لأول مره وبينت صوره التقارب والتلاحم في إطار قانوني وقد بينت ورقه العمل المشترك التي تبنتها قمة ابو ظبي ((ظهور مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى الوجود يعني استجابة للواقع التاريخي والثقافي والاقتصادي والسياسي والاستراتيجي الذي مرت به منطقه الخليج العربي وهو اشد ما يكون الحاحا في الوقت الحالي، منه في أي وقت مضى لمصالح شعوب المنطقة.

٣- يشكل عامل التقارب الجغرافي والديني والعرقي والثقافي بين شعوب دول الخليج العربية أحد اهم العوامل الدافعة باتجاه الاتحاد فيما بينها، إذ ان الاساس في بناء أي اتحاد قوي هو وحده الشعب وتجانسه وهو ما يتوفر في الشعوب الخليجية بشكل كبير نظرا للتقارب والترابط الوثيق بين هذه الشعوب سواء على الصعيد العرقي أو اللغة أو الدين.

ملخص البحث:

سيلمس قارئ عنوان هذا البحث، ان ضوءاً سيسلط على الجذور التاريخية لنشأة مجلس التعاون الخليجي، إلى جانب استدراكه لماهية ردود الأفعال الإقليمية والدولية حيال تأسيس المجلس. ومن اجل ذلك، عمدنا في مستهل البحث الوقوف عند حقيقة ما عقد من اجتماع للدول المنضوية تحت عنوان المجلس والذي عقد في الخامس والعشرين من شهر أيار ١٩٨١، ولعل الاطلاع على البيان الصادر على الاجتماع، والذي أصدرته وزارة خارجية تلك الدول الست ومانوه عنه من المشتركات بينها، وهي أساسا كانت حافزا دعى ارباب تلك الدول الست إلى التأسيس لهذا المجلس الذي عد من المنظمات الإقليمية ممن ينطبق عليها ذات القواعد القانونية الدولية الحديثة والتي اقرتها منظمة القانون الدولي. ولعل

سؤالا يطرح نفسه عن الفرق بين ان نقول مجلس التعاون هو منظمة إقليمية أو دولية، ليأت القول ان دول التعاون تمتلك في عقيدتها مشتركات بين افرادها وشخوصها، كما هو الحال في اللغة والدين والتاريخ والانتماء الجغرافي وغير ذلك مما يعطي انطباعا عن سهولة الاندماج بين تلك الطبقات السكانية، التي يوضع قيودا ولاسيما بأيدي المثقفين والمؤلفين، فهذا يعني ان افتراقا – لا سامح الله تعالى – ان يحصل بين تلك المجاميع وبين العناصر من غير أبناء جلدتهم

Abstract

As it is clear from the title، this study sheds light on the historical roots of the emergence of the Gulf Cooperation Council، and the nature of the regional and international reactions towards the establishment of the Council. For that، the research starts with the reality of what a decade of a meetings of countries that fall under the title of Council، held at the 25th of May، 1981.

Access to the statement issued at the meeting، issued by the Ministries of Foreign Ministries of those six countries notifying the shared commonfactors، basically the trigger for establishing this council as a regional organizationfalling under the same modern international legal norms and approved by the Organization of International Law. Perhaps a question arises about the difference between saying Cooperation Council is a regional or international organization، following up that the GCC has the doctrine participants among its members and individuals، such as language، religion، history and geographical affiliation and so on، giving the impression for easy integration between these layers of population، which placed restrictions، especially in the hands of intellectuals and authors، meaning that separation - God Forbid - would get between those groups and the members who are not their compatriots!

هوامش ومصادر البحث

١- نـايف علـي عبيـد، دول مجلـس التعـاون الخليجـي في عـالم مـتغير، دراسـة في التطـورات الداخليـة والعلاقات الخارجية ١٩٩٠-٢٠٠٥ دبي، مركز الخليج للابحاث،٢٠٠٧،ص٢٢١

٢-علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الاوربي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، ط١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥، ص ٢٨١

3- B statistical Review of world June 1993

4- As'ad Abdul-Rahman،:The United States،Arabia، and the Gulf، with contributions،Washington DC، Georgetown University، Center for Contemporary Arab Studies، 198، p. 59

٥- محمد رشيد الفيل، الاهمية الاستراتيجية للخليج العربي، رابط الاجتماعيين، ١٩٦٧، ص٩٢-٩٣.

٦- المصدر نفسه، ص ٢٢.

٧- كان من نتائج انسحاب بريطانيا من الخليج العربي في بداية السبعينات من القرن العشرين ظهور أربع دول مستقلة هي البحرين وقطر والامارات العربية المتحدة وعمان اضافة إلى الكويت التي حصلت على استقلالها عن بريطانيا عام ١٩٦١، والسعودية التي كانت قد تحققت وحدة اراضيها عام ١٩٣٢ للمزيد راجع: نصرة عبد الله البستجي، امن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق، بيروت المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٣، ص٥٢.

٨- جمال زكريا قاسم، الخليج العربي دراسة لتاريخه المعاصر ١٩٤٥ -١٩٧١ معهد البحوث والدراسات العربية العالمية، القاهرة ١٩٧٤، ص٣٨٣ -٣٨٥.

٩- فالح شمخي العنزي، الاتحاد الخليجي الدوافع والمعوقات، مجلة الرائحون الخليج، العدد، ٩٢، ٢٠٠٨، ص٢٧.

١٠- عبد الجليل زيد مرهون، امن الخليج بعد الحرب الباردة، (بيروت دار النهار للنشر ١٩٩٧).

11- Hassan Hamden Al-Alkim، The GCC State in an unstable world foreign –policy Dilemmas of samall states pp.42-43

12- John D. Anthony ((aspects of Saudi Arabia's relations with the other Gulf states)) in: Tim Ni block end state،society and economy in Saudi Arabia (London:croom Helm،1982) p، 164

13- Hassan Hamden Al- kim،Ibid pp.33-34

١٤- تنتسب عائلة ال سعود، مثل عائلة ال صباح في الكويت وال خليفة في البحرين إلى قبائل عنيزة التي كانت تجوب صحاري وسط الجزيرة انظر: ميل نخلة، امريكا والسعودية الابعاد الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية (بيروت، دار الكلمة للنشر، ١٩٨٠، ص٥٩.

١٥- عبد الجليل زيد مرهون، المصدر السابق، ص ١٣٢-١٣٣.

16- Liesi graz، The Turbulent Gulf، London، New York، St Matrin Press، 1990، p.5

١٧- عبد الجليل زيد مرهون، المصدر السابق، ص١٣٣.

١٨- المصدر نفسه، ص ٣٤

١٩- خلدون حسن النقيب، صراع القبيلة والديمقراطية، حالة الكويت، بيروت، لندن، دار الساقي ١٩٩٦ ص ١٨-١٩

٢٠-المصدر نفسه، ص ١٩-٢٠

٢١-المصدر نفسه، ص ٢١

22- Hassan Hamden al-Kim، libd p.50

٢٣- نايف علي عبيد، المصدر السابق، ص٢٨١.

٢٤- امين الساعاتي، التعاون الخليجي ومستقبله، القاهرة، دار الفكر العربي ١٩٩٧، ص٩٨.

٢٥- - كان حاكم الكويت في ذلك الوقت الشيخ صباح السالم الصباح للمزيد راجع يحيى حلمي رجب، مجلس التعاون لدول الخليج العربية دراسة قانونية سياسية اقتصادية، ط٢ الكويت، دار العروبة للنشر والتوزيع، ص٦٣

٢٦- عبد المنعم داود، مجلس التعاون دول الخليج العربي ومحاولة تطويره، الاسكندرية، دار المعارف ١٩٨٨، ص٨٧.

٢٧- يحيى حلمي رجب، المصدر السابق، ص٦٣-٦٤.

٢٨- نايف علي عبيد، المصدر السابق، ص٢٨٢.

٢٩- عبد الله الأشعل، الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي، الكويت، ذات السلاسل ١٩٩٠، ص١١٢.

٣٠- يحيى حلمي رجب، المصدر السابق، ص٩٣.

٣١- محمد العبد روس، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ص٢١١.

٣٢- علي حسين القرني، مجلس التعاون الخليجي امام التحديات، ط١، مطبعة العبيكان، الرياض ١٩٩٧، ص١٨.

٣٣- عائشة راتب، التنظيم الدولي، الكتاب الثاني، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٨٦، ص ٥-٧.

٣٤- عبد الله يعقوب بشارة، مجلس التعاون، اهدافه ظروفه –نشائه –ومستقبله،١٩٨٢، ص ٥٦-٨٥.

٣٥- اسامة جاسم بن محمد، التكامل الاقتصادي بين دول الخليجي، انجازاته وتحدياته، ط١، دمشق، دار طلاس، ١٩٨٧، ص٣٨٩.

٣٦- عبد الله يعقوب بشارة، المصدر السابق ص٦٢.

٣٧- للمزيد راجع، النظام الداخلي للمجلس الاعلى، المادة الثالثة، النظام الداخلي لمجلس التعاون، المادة الثانية.

٣٨- للمزيد انظر، هيئة تسويه المنازعات: الامانة العامة لمجلس التعاون الخليجي الرياض، النظام الاساسي لهيئة تسويه المنازعات، المادة التاسعة.

٣٩- راجع المادة (١٥) من النظام الداخلي للمجلس الوزاري

٤٠- راجع اختصاصات المجلس (المادة ١٢) في النظام الاساسي لمجلس التعاون الخليجي

٤١- هيئه تسويه المنازعات، المصدر السابق المادة التاسعة.

٤٢- امين ساعتي، التعاون الخليجي ومستقبله، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٩٧ ص١٢٨.

٤٣- المصدر نفسه ص١٢٩

٤٤- حسين محمد البحارنة، دول الخليج العربي الحديث، بيروت مركز التنمية وتطوير، ١٩٨٣، ص١٦-٣١.

٤٥- المصدر نفسه.

٤٦- السياسة، جريدة، الكويت، في ١٧ - ٣-١٩٨١.

٤٧- بطرس بطرس غالي، الجامعة العربية وتسوية المنازعات المحلية، القاهرة معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٨٧، ص١٦٣.

٤٨- المصدر نفسه، ص١٦٣.

٤٨- جمال علي زهران، مستقبل العلاقات العربية - العربية في ضوء المعادلة بين توازن القوى وتوازن المصالح، القاهرة مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩١، ص١٢٧-١٢٩.

٤٩- المصدر نفسه، ص ١٢٩.

٥٠- المصدر نفسه، ص١٢٩.

٥١- المصدر نفسة، ص١٣٠.

٥٢- من نص المقالة الصحفية مع صدام حسين في ٤-٧-١٩٨١.

٥٣- الرياض، جريدة، السعودية، في ٢١٠-٣-١٩٨١.

٥٤- عبد لله يعقوب بشاره، تجربه مجلس التعاون الخليج خطوه، وعقبه في طريق الوحدة العربية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٥٠، الكويت، نيسان ١٩٨٧، ص٢٦٢.

٥٥- المصدر نفسه.

٥٦- هاله مهدي خيري الدليمي، علاقات الاردن الخارجية اتجاه دول الجوار العربي (العراق والسعودية) أنموذجاً ١٩٦٧-١٩٩٠، ص١١٣.

٥٧- جريدة، الرياض، المصدر السابق، ٢١-٣-١٩٨١.

٥٨- جمال زكريا قاسم، الخليج العربي، دراسة لتاريخ الامارات العربية ١٩٨٤-١٩١٤، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٦، ص١٢١.

٥٩- المصدر نفسه.

٦٠- عبد الحكيم عامر، العلاقات السعودية - الإيرانية واثرها في دول الخليج العربي ١٩٥١-١٩٨١، مكتبه العبيكان، ط١، ٢٠٠٤، ص١٢١.

٦١- رياض نجيب الريس، رياح الخليج بدايات مجلس التعاون والصراع العربي الايراني ١٩٨٠-١٩٩٠، ط١، (بيروت رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٢)،ص١٢٦-١٢٨.

٦٢- الاتحاد، جريدة، ٣-١٠-٢٠١٦ .

٦٣- المصدر نفسه.

٦٤- بدريه عبد الله العوضي، دولة مجلس التعاون ومستويات العمل الدولية، الكويت، سلسة عالم المعرفة، عدد (٥)، ١٩٨٥، ص١٤٤.

٦٥- المصدر نفسه، ص١٤٤.

٦٦- برافدا، جريدة، الاتحاد السوفيتي في ١٠-٢-١٩٨١.

٦٧- المصدر نفسه، ص١٤٥.

٦٨- المصدر نفسه، ص١٤٥.

٦٩- المصدر نفسه.

٧٠- السياسة، جريدة، الكويت، ٢١٠-٣-١٩٨١.

٧١- محمد زين العابدين احمد، العلاقات الخليجية الروسية، مركز بيروت للدراسات الشرق الاوسط، ٢٠١٥، ص .

٧٢- المصدر نفسه.

٧٣- برافدا، جريدة، الاتحاد السوفيتي، ١٠-٢-١٩٨١.

٧٤-الرياض، جريدة، السعودية، ٢١-٣-١٩٨١.